

ميقاتي: الاستقالة غير مطروحة واجتماع الحكومة رهن حل المشكلة



«بيروت:» الخليج

أكد رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي، أمس الاثنين، انه لن يدعو إلى جلسة لمجلس الوزراء قبل إيجاد حلّ لمشكلة طلب بعض الأطراف تنحية المحقق العدلي في انفجار المرفأ، القاضي طارق البيطار، وتداعيات أحداث الطيونة، معتبراً أن الوضع الأمني مستتب وليس هناك من خوف، في وقت يجتمع مجلس القضاء الأعلى، اليوم الثلاثاء، مع القاضي البيطار لدرس هذه المشكلة، وما إذا كان سيطلب منه التنحي، أو تحسين أدائه، فيما يعقد مجلس النواب جلسة عامة لانتخاب أميني سر وثلاثة مفوضين تليها جلسة تشريعية لدرس القانون الرامي إلى تعديل قانون الانتخابات النيابية. واقتراح الكوتا النسائية.

الوضع الأمني مستقر

مستتب ولا تخوف، ولكن سياسياً أنا لن أدعو إلى جلسة لمجلس الوضع الأمني في تصريح صحفي «إن وقال ميقاتي

، قبل إيجاد حلّ للمشكلة، ولا أريد استفزاز أي فريق». ولدى سؤاله عن كيفية حلّ المعضلة القضائية قال الوزراء ، ولا يمكن لي أن أنقض التزاماتي. أبلغت الجميع أنني لن أتدخل في عمل القضاء، ولا القضاء ميقاتي: «لن أتدخل بعمل . وعلى القضاء أن يصلح نفسه بنفسه. وهناك قانون ودستور لا يمكن القفز طارق البيطار في عمل المحقق العدلي أن يطلب من البيطار فوقهما. والقضاء هو القادر على حلّ مشكلة النزاع القائم». وهل يمكن لمجلس القضاء الأعلى التنحي؟ رأى أنه «لا يمكن للمجلس الطلب من البيطار التنحي، وليس له الحق بذلك. المسألة تحتاج إلى وقت لإيجاد الحلّ».

ميقاتي: لن أتدخل في القضاء

وعن الاجتماع الذي عقد بينه ووزير العدل هنري خوري ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود منذ أيام، قال ميقاتي: «اطلعت منهما على مسار التحقيقات حول أحداث الخميس الماضي، وأبلغتهم موقفني بأنني لن أتدخل في عمل البيطار»، معتبراً أن «ما حدث قد حدث ولا بد من العمل على معالجته. والمعالجة سياسية. وطالما أنا موجود لن بلد التوازنات، وعلى الجميع الاحتكام إليها». وعن الاستقالة أكد ميقاتي أنها «غير لبنان أسمح بظلم أي فريق. و مطروحة. ولا يمكن ترك البلد في هذه الظروف، ولا جعل الفراغ يشمل السلطات كلها. ونحن لدينا مهمات أساسية .» في موعدها، وأنا ملتزم بهاتين المهمتين الانتخابيتين الواضحة: وضع خطة الإصلاح الاقتصادي، وإجراء

بإنشاء هنري خوري أكدت أن طرح وزير العدل وزارة العدل وفي هذا الصدد، لفتت قناة «الجديد»، إلى أن «مصادر هيئة اتهامية عدلية، هو الطرح الذي لا يزال الأكثر تقدماً في سياق السعي لحلّ الأزمة الحاصلة حيال إقالة المحقق العدلي طارق البيطار القاضي انفجار مرفأ بيروت في ملف

». وأشارت إلى أن «لا توافق سياسياً حول طرح إنشاء الهيئة العدلية الاتهامية

دريان: لن نسمح بإيقاظ الفتنة

من جهة أخرى، وصف مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، ما جرى في الطيونة بأنه أمر مشين ومهين ومعييب، محذراً من أن المسار الانتحاري الذي يُقبل عليه الجميع بحماسة هو مناخ يذكر بدايات الحرب الأهلية. وقال في رسالة بمناسبة المولد النبوي الشريف، إن الخلاف في الرأي مشروع، أما الاقتتال في الشارع فمرفوض وممنوع أيّاً كان السبب، والحل يكون بالطرق السلمية، لا باستعمال السلاح المتفلت في الشوارع، خصوصاً في العاصمة بيروت، وبقتل الناس وانتهاك حرماناتهم، معتبراً أن المواطنة حق مشروع لكل من يعيش تحت سماء لبنان، وفي أي منطقة كان، فالسلاح لا يجوز أن يشهر بوجه بعضنا بعضاً؛ لأن هذا يؤسس لإشعال الفتنة الطائفية والمذهبية التي لا نسمح لأي كان بإيقاظها، محذراً من مخاطر التسييس والتطيف للمسائل الوطنية الكبرى، قائلاً على كل لبناني عاقل ألا يدخل في الانتحاريات، وأن يصر على الدستور والعيش المشترك، والسلم الأهلي

من جانبها، اعتبرت حركة أمل، في بيان، أن أحداث العنف التي وقعت في بيروت مؤخراً تهدف إلى إحياء الفتنة الداخلية وتهديد السلم الأهلي. ودعت السلطات إلى اعتقال ومحاسبة المتورطين والمسؤولين عن تلك الأحداث

اعتصام تجاري في بعلبك

جمعية في غضون ذلك، نفذ أصحاب المحال التجارية في بعلبك، امس الاثنين، اعتصاماً في السوق التجاري بدعوة من

والتقنين القاسي من المولدات، وناشدوا المعنيين التدخل انقطاع الكهرباء (الوسط التجاري)، احتجاجاً على تجار بعلبك لإنقاذ التجار من كارثة اقتصادية واجتماعية، معتبرين أن هذا التحرك تحذيري و«في المرة الثانية سنقفل أبواب المؤسسات والطرق حتى تحقيق المطالب

إلى ذلك، يعقد مجلس النواب، اليوم الثلاثاء، جلسة عامة بدعوة من رئيس المجلس نبيه بري، في قصر «الأونيسكو»، لانتخاب أمني سر وثلاثة مفوضين، تليها جلسة تشريعية لدرس القانون الرامي إلى تعديل قانون الانتخابات النيابية واقتراح الكوتا النسائية

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024